

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

مشروع قرار مقدّم من نائب رئيسة اللجنة، أحمد مجدي (مصر)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن

مشروع القرار [A/C.2/77/L.40](#)

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إنه تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽¹⁾ وجدول أعمال القرن 21⁽²⁾ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21⁽³⁾ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁴⁾ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁵⁾،

وإن تشير إلى قراراتها 196/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 164/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 204/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 214/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 216/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 224/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 208/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 232/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 223/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 235/73 المؤرخ

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار د-19/2، المرفق.

(4) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.



20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 224/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 220/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة،

وإنّ تشير أيضاً إلى قرارها 278/63 المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2009 الذي أعلنت بموجبه يوم 22 نيسان/أبريل يوماً دولياً لأمننا الأرض، وإنّ تسلم بأهميته،

وإنّ تشير كذلك إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982⁽⁶⁾،

وإنّ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمننا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2010⁽⁷⁾،

وإنّ تسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن "أمننا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وهو ما يعكس الترابط القائم بين البشر والأنواع الحية الأخرى والكوكب الذي نعيش فيه جميعاً،

وإنّ تسلم أيضاً بأن بعض البلدان يعترف بحقوق الطبيعة أو أمننا الأرض في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وإنّ تعرب عن اقتناعها بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة،

وإنّ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصلو إليه"⁽⁸⁾،

وإنّ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإنّ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإنّ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

(6) القرار 7/37، المرفق.

(7) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

(8) القرار 288/66، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽⁹⁾، وإذ تسلّم بأن تنفيذها يمكن أن يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق اعتماد أساليب حياة صحية في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽¹⁰⁾، وإذ تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه بالكامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹¹⁾ التي لم تقم بعد بإيداع صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تلاحظ أهمية الحلول القائمة على الطبيعة والنُهُج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نُهج الإدارة والحفظ، بما يتسق مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022⁽¹²⁾، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تلاحظ مع التقدير جلسات الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة التي عقدها رئيس الجمعية العامة حتى الآن، بما في ذلك جلسة الحوار التي عقدت في 22 نيسان/أبريل 2022 وكان موضوعها العام "الانسجام مع الطبيعة والتنوع البيولوجي: مساهمات الاقتصاد الإيكولوجي والقانون المتمحور حول الأرض"، للاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض وحفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية تفاعلهم مع عالم الطبيعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، وإذ تلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وإذ تؤكد من جديد طموح العودة إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تكون مستدامة وشاملة للجميع بغية تسريع خطى التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من تدابير الاستجابة العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يُترك أحد خلف الركب،

(9) القرار 256/71، المرفق.

(10) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

(11) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(12) UNEP/EA.5/Res.5.

وإنّ تسلم بأن عددا من البلدان يعتبر أمتا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأن تلك البلدان تعتبرها هي والبشرية تجمعا حيا من كائنات مترابطة يعتمد بعضها على بعض،

وإنّ تشير إلى جلسة الحوار بشأن العيش في انسجام مع الطبيعة التي عقدت بمناسبة الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في كانون، المكسيك، في الفترة من 4 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2016،

وإنّ تلاحظ أهمية كفاءة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي، وهو ما تعبّر عنه بعض الثقافات بـ "أمتا الأرض"، وإنّ تلاحظ أيضا أهمية مفهوم "العدالة المناخية" لدى البعض، وذلك عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ،

وإنّ تلاحظ أيضا أن علم النظم الأرضية يؤدي دورا هاما في التشجيع على اتباع نهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، بوسائل منها اعتبار البشر جزءا من الطبيعة،

وإنّ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق، والكوارث الطبيعية الأكثر تواترا وحدة، وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإنّ تسلم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإنّ تسلم بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما، بما في ذلك عن طريق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، حسب الاقتضاء،

وإنّ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه لا بد لجميع البلدان من أن تشجع، مع مراعاة مبادئ ريو، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد واستفادة كل البلدان من هذه العملية،

وإنّ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت القيام بالعديد من المبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة، منها ما يتعلق بإعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

وإنّ تلاحظ أيضا اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، وفتح الباب لتوقيعه في مقر الأمم المتحدة، وهو أول اتفاق ملزم من نوعه، وإنّ تلاحظ دخول اليوم الدولي لأمتا الأرض حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021 على سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،

وإنّ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة التعاضد بين البشر والطبيعة التي تحفر على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإنّ تسلم أيضا بأن المعارف التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومبتكراتها وممارساتها تدعم الرفاه الاجتماعي وسبل كسب الرزق المستدامة وأنها تسهم بالتالي في الجهود والمبادرات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن بعض البلدان تناقش إمكانية النظر في إصدار إعلان بشأن حماية الطبيعة، استناداً إلى تشريعاتها وسياساتها ومنظوراتها التعليمية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن عدداً من البلدان شهدت نشوء الأنشطة التعليمية الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بحقوق الطبيعة أو أمن الأرض في المجالين المهني والعام في سياق تعزيز التنمية المستدامة، وإذ تشجع على اتباع نهج كلي في التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة،

وإذ تسلم بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والعلماء، والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما تبذله مع الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من جهود لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ تلاحظ عمل خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة الذين يتعاونون في أنشطة هامة لدعم الأمم المتحدة تحقيقاً لهدف ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة، على النحو المبين في الغاية 12-8 من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ كلي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة، بما في ذلك القيم الإيكولوجية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية للطبيعة،

وإذ تحيط علماً بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تلاحظ أيضاً نتائج التقييم المنهجي المتعلق بالتصور المتنوع للقيم المتعددة للطبيعة وفوائدها، بما يشمل التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية⁽¹³⁾، الذي يوفر توجيهات لإرشاد المسارات من أجل التوفيق بين نوعية حياة الناس الجيدة والحياة على الأرض والنهوض بالأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتشابهة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، بما في ذلك أن رؤى العالم تشكل قيم الناس في علاقاتهم بالآخرين وبالطبيعة وأن رؤى العالم المتمحورة حول البيولوجيا/الإيكولوجيا والمتمحورة حول الكون والمتمحورة حول التعددية تشير إلى العيش في انسجام مع جميع أشكال الوجود التي تعتبر حية ومتصلة بعلاقات متبادلة ومرتبطة،

وإذ تكرر التعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن نشهد أهداف وغايات التنمية المستدامة وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولاً إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة⁽¹⁴⁾؛

2 - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في ما صدر من دراسات، والنظر، حسب الاقتضاء، في النتائج والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة⁽¹⁵⁾، وفي تقرير الخبراء الموجز عن الحوار الافتراضي الأول للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي تناول موضوع فقه

(13) IPBES/9/14/Add.2.

(14) A/77/244.

(15) A/65/314 و A/66/302 و A/67/317 و A/68/325 و A/68/325/Corr.1 و A/69/322 و A/70/268 و A/72/175 و A/73/221 و A/74/236 و A/75/266 و A/77/244.

الأرض⁽¹⁶⁾، وفي نتائج وتوصيات جلسات الحوار التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة من أجل التشجيع على تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

3 - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الدورة السابعة والسبعين للجمعية، جلسة حوار فيما بين الدول الأعضاء، تُنظم في 24 نيسان/أبريل 2023 في إطار الجلسات العامة المعقودة أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض وبمشاركة منظومة الأمم المتحدة والخبراء المستقلين والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الشعوب الأصلية، من أجل مناقشة إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى يُطلق عليه مبدئياً اسم "جمعية الأرض" ومناقشة نطاق هذا الاجتماع المتوخى تنظيماً في 22 نيسان/أبريل 2024، حتى يتواصل تعزيز تعددية الأطراف بواسطة نموذج آخذ في التطور ليس محوره الإنسان أو محوره الأرض من خلال مناقشة النهج الكلية البديلة القائمة على رؤى متنوعة للعالم التي يمكن أن تسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁷⁾ وما بعدها؛

4 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في حدود الموارد المتاحة، الدعم الكافي لإمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى، حسب الاقتضاء، وتشجع الوفود وجميع الجهات المعنية على دعم مشاركة ممثلي البلدان النامية؛

5 - **تشجع** خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة على إجراء دراسة للتطور الذي طرأ على المبادرات الإقليمية والمحلية والوطنية المعنية بحماية أمننا الأرض، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

6 - **تقرر** مواصلة الاحتفال سنوياً باليوم الدولي لأمننا الأرض في 22 نيسان/أبريل، وتطلب إلى الأمين العام توفير الدعم المتواصل لهذا اليوم، وتشجع الدول الأعضاء على الاحتفال به على الصعيد الوطني؛

7 - **تحيط علماً مع التقدير** بالاتفاق المبرم بين حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة⁽¹⁸⁾، وتدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في الأنشطة المخصصة المتصلة بالانسجام مع الطبيعة في إطار الصندوق الاستئماني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بهدف تحقيق جملة أمور منها مشاركة الخبراء المستقلين في جلسات الحوار التي تعقدها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، وتدعو الجهات المعنية ذات الصلة إلى الإسهام في الأنشطة المخصصة المتصلة بالانسجام مع الطبيعة؛

8 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي المتعلق بالانسجام مع الطبيعة الذي تديره شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج كلي في تحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، وتنهض بالتكامل بين الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، ومنها التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

(16) انظر A/71/266.

(17) القرار 1/70.

(18) متاح على الرابط: www.harmonywithnatureun.org/trustfund.

9 - **تلاحظ مع التقدير** الاقتراح المقدم من رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات بإنشاء فريق من أصدقاء الانسجام مع الطبيعة، بغية تقديم مقترحات ابتكارية وتحويلية وعملية المنحى للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية تركز على الإنصاف والعدالة؛

10 - **تدعو** إلى اتباع نهج كلية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، تهدي بها البشرية في العيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية وسلامة النظم الإيكولوجية للأرض؛

11 - **تدعو** الدول، حسب الاقتضاء، إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور كلي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة يسمح بتحديد نهج مختلفة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه وإجراءاته، وذلك بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُيسر دعم أوجه الترابط الجوهرية بين البشرية والطبيعة والاعتراف بهذه الأوجه؛

(ب) تشجيع الانسجام مع الطبيعة الذي تجسده الشعوب الأصلية، من بين شعوب أخرى، وتعلم حماية الطبيعة من ثقافتها، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة جملة أمور منها الممارسات الفضلى والتقدم المحرز في إنشاء منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ؛

12 - **تسلم** بأن حماية النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها وتجنب الممارسات التي تضر بالحيوانات والنباتات والكائنات المجهرية والنباتات غير الحية تسهم في تعايش البشرية في انسجام مع الطبيعة، وتدعو الأمين العام إلى تناول هذه المسائل في تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

13 - **تشجع** جميع البلدان على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بسبل تشمل حسب الاقتضاء نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وغيره من الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية؛

14 - **تقر** بالحاجة الملحة إلى وضع مقاييس أوسع نطاقا ومتعددة الأبعاد بشأن التنمية المستدامة تكون مكتملة للنتائج المحلي الإجمالي وذلك لتحسين اتخاذ قرارات السياسات العامة عن بيئة، وتلاحظ في هذا الصدد استمرار اللجنة الإحصائية في العمل على وضع برنامج عمل لإعداد مقاييس أوسع بشأن التقدم، ولإجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال⁽¹⁹⁾؛

15 - **تؤكد مجددا** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

(19) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2013، الملحق رقم 4 (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر 114/44.

16 - **تسلم** بأن رفاه البشرية يتوقف على صحة الطبيعة وسلامتها، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعتبر التعافي من كوفيد-19 فرصة فريدة لإعادة البناء على نحو أفضل من أجل إقامة اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وشمولا للجميع في انسجام مع الطبيعة؛

17 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، يشمل توصيات تتناول إجراءات ملموسة من شأنها أن تساعد الدول ومنظومة الأمم المتحدة على تسريع جهودها المبذولة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في سياق القرار المتعلق بالانسجام مع الطبيعة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "الانسجام مع الطبيعة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".